



المراجعة الدورية الشاملة لحالة حقوق المرأة في مصر

من 2010 إلى 2013

مقدم من
نهاد أبو القمصان
رئيس مجلس الإدارة

مؤسسة تتمتع بوضع استشاري لدى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة

شهد وضع المرأة المصرية حالة من التذبذب خلال السنوات الأربع الماضية، فقد حصلت المرأة على بعض الحقوق إلا أنه سرعان ما تبخرت هذه الحقوق ووصلت لحد التهديد والمطالبة بعودة المرأة إلى المنزل مرة أخرى.

فعلى مستوى المشاركة السياسية نجد أن كانت هناك بارقة أمل في تمثيل مناسب في البرلمان فقد أقرت الكوطة خلال انتخابات 2010، ولأول مرة تمثل المرأة تحت قبة البرلمان بعدد 65 نائبة أي بنسبة 12%، لكن سرعان ما قامت ثورة 25 يناير وفي ضوئها ألغيت الكوطة في الانتخابات البرلمانية 2011 وأجريت الانتخابات دون أي ضمانات لمشاركة المرأة السياسية فقد اكتفي قانون مجلس الشعب بأن تتضمن كل قائمة انتخابية امرأة على الأقل دون أن يحدد موقعها في القائمة الأمر الذي ترتب عليه ترشيح النساء "ترشيح المضطر" لمجرد قبول القوائم الانتخابية وليس إيماناً بضرورة مشاركة المرأة، وأثبتت الترشيحات الفعلية للنساء في انتخابات 2011 كذب ادعاءات بعض القوي السياسية بأن المجتمع يرفض ترشيح المرأة حيث شهدت انتخابات 2011 تقدم محافظات الصعيد في جنوب مصر "المحافظ" في ترشيح النساء عن القاهرة "العاصمة"، ورغم ذلك جاءت نسبة تمثيل المرأة لا تتخطى 2% في برلمان 2011 في مقاربة إلى نفس النسبة في أول برلمان منذ أن حصلت على حقها السياسي في الترشيح والانتخاب عام 1956.

ولم تختلف الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة على مدار السنوات الأربع عن الحقوق السياسية في حالة التدهور، فقد احتلت مصر عام 2013 المركز 125 من بين 136 دولة علي مستوى العالم من حيث إتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول المساواة بين الجنسين.

كما شهدت السنوات الأربع الماضية تصاعد العنف ضد المرأة في المجال العام والخاص وصل إلى تحرش جنسي مُمنهج للمشاركات في ذكري ثورة 25 يناير واستهداف الناشطات السياسية، كما شهدت مصر هجوم على قوانين متعلقة بحقوق المرأة الخاصة بالأحوال الشخصية خاصة بعد ثورة 25 يناير والادعاء بأنها قوانين نظام مبارك ولا بد من تعديلها وإسقاطها كما تم إسقاط مبارك ونظامه.

وينقسم التقرير إلى أربعة أقسام هي:

- القسم الأول: الحقوق السياسية والمدنية
- القسم الثاني: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية
- القسم الثالث: العنف ضد المرأة
- القسم الرابع: توصيات التقرير (النظر إلى المستقبل)

القسم الأول : الحقوق السياسية والمدنية

حدث تطور في مشاركة المرأة في الحياة السياسية خلال السنوات الثلاث الماضية، فعلى مستوى الانتخابات البرلمانية أصبحت أعداد أكبر من النساء تسعى إلى صناعة القرار من خلال الترشيح للانتخابات البرلمانية، وتعد انتخابات 2010 محطة هامة في تاريخ مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية لأنها شهدت تطبيقاً لنظام الكوته بعد تعديل القانون رقم 38 لسنة 72 في شأن مجلس الشعب. والذي أقر بتقسيم دوائر انتخابية إضافية لانتخاب 64 عضواً، يقتصر الترشيح فيها على المرأة، ويكون ذلك لفصلين تشريعيين، وقد نافست 456 مرشحة منهن 380 مرشحة علي القوائم الحزبية و 76 مرشحة على المقاعد الفردية ، وانتهت الانتخابات بفوز 65 سيدة أي بنسبة 12%، وكان هذا أكبر تمثيل نسائي في البرلمان منذ أن حصلت المرأة على حقها السياسي في الترشيح والانتخاب عام 1956. وجاءت انتخابات 2011 بعد الثورة المصرية بدون أي ضمانات لمشاركة المرأة السياسية فقد ألغي قانون مجلسي الشعب

والشورى كوته المرأة ونص على أن تتضمن كل قائمة امرأة واحدة على الأقل مخالفا العديد من المطالب التي قدمتها المؤسسات النسائية والمدنية المعنية بالمرأة والمجلس القومي لحقوق الإنسان. ومع هذه المطالب لم يحدد القانون الجديد مكان متقدم للمرأة على هذه القوائم لضمان التمثيل اتساقا مع ما جاء به الإعلان الدستوري ، وبالرغم من كل تلك الظروف وعدم الضمانات لمشاركة المرأة وظروف أمنية معقدة، إلا أن المرأة المصرية تمسكت بحقها في الترشح بل وبأعداد كبيرة نسبياً، فقد بلغ إجمالي ترشح النساء في انتخابات مجلس الشعب على المراحل الثلاث 984 مرشحة أى ضعف أعداد المرشحات فى الانتخابات التى سبقتها وبها ضمانات أكبر للمشاركة؛ منهن 351 مرشحة على المقاعد الفردية و 633 مرشحة على القوائم الحزبية.

ونظرا لعدم وجود ضمانات حقيقية لتمثيل المرأة بالبرلمان لم تفرز سوى 9 سيدات على القوائم الحزبية في حين أنه لم تفرز أي سيدة على مقاعد الفردي، فضلا عن تعيين سيدتين ليصبح إجمالي عدد النائبات في مجلس الشعب 11 سيدة من بين 508 عضو وبنسبة لا تتجاوز 2 % ، رغم دور المرأة الكبير في الثورة المصرية

وجدير بالذكر ان صناع القرار خلال السنوات السابقة دائما ما يدعون أن المجتمع المصري يرفض مشاركة المرأة لكن تقارير المراقبة الميدانية من منظور نوعي للانتخابات تنفي هذه الادعاءات¹ ، فقد شهدت انتخابات 2011 عدة مؤشرات منها:

- تقدم محافظات الجنوب "المحافظ" و محافظات الحدود "القبليّة" في دعمها للمرأة حيث وصلت أعلى نسبة ترشيح للمرأة علي القوائم في محافظتي شمال سيناء وأسوان حيث كانتا أعلى المحافظات ترشيحا للنساء على نظام القوائم بنسبة 28.8% و 28% تلتهما محافظة الوادي الجديد الحدودية بنسبة 27% والتي تتميز بالطابع القبلي، أما القاهرة الكبرى والتي تضم ثلاثة محافظات هي القاهرة والجيزة والقليوبية وتضم أكبر رقعة مدنية في مصر فقد وصلت ترشيدات النساء على القوائم في محافظة القاهرة إلى 13%، والجيزة 13% والقليوبية 17.7%. الأمر الذي حطم الادعاءات بأن المجتمع يرفض ترشح المرأة
- قضية المرأة تتساوي فيها الانتماءات الإيديولوجية وتقع رهينة القراءة المغلوطة للواقع :- فدائما ما تراهن النساء على القوي التقدمية والليبرالية في دعم المرأة، إلا أن هذه القوي تقع رهينة القراءة المغلوطة لثقافة الناخبين ولا تختلف كثيرا في مواقفها العملية تجاه المرأة عن التيارات المحافظة رغم تقدم خطابها النظري ، فقد تقاربت ترشيدات القوي السياسية فيما يتعلق بالمرأة ولم يقدم أي تيار علامة فارقة تشير لاختلافه عند الناخب أو الناخبة . فجاء ترشيح ائتلاف الثورة مستمرة للنساء على قوائمه بنسبة 16%، ورغم التوجه الليبرالي الواضح للكتلة المصرية جاءت ترشيدات النساء على قوائمه 15.8% ، وحزب الوفد الليبرالي 13.7%، غير بعيدة عن ترشيدات حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين التي وصلت إلى 13.6% ، وكذلك حزب النور السلفي التي وصلت ترشيدات النساء على قوائمه التي أطلق عليها "ترشيح المضطر" إلى 13.2% ، وأن سجلت بعض الأحزاب نسبة أفضل لمشاركة المرأة حيث وصلت مشاركتها على قوائم حزب حقوق الإنسان والمواطنة إلى 30% ، وحزب الاتحاد المصري إلى 27.5% ، تلاها حزب العدالة والتنمية المصري 25% وحزب الأحرار وحزب الأحرار الاشتراكي 25% .

¹تقرير مراقبة الانتخابات البرلمانية لعام 2011 بعنوان ماذا خسرت النساء وماذا خسرت مصر، المركز المصري لحقوق المرأة

وعلى مستوى صنع القرار والمشاركة في التعديلات الدستورية

شهدت الثلاث سنوات السابقة قيام ثورتين الأولى في 25 يناير 2011 لإسقاط نظام مبارك والثانية في 30 يونيو 2013 لإسقاط مرسي، وواكب ذلك تعديل للدستور في 2011 ، وفي عام 2013، لكن تم اقصاء المرأة من المشاركة في التعديلات الدستورية ففي التعديلات التي أجريت 2011 كان تمثيل المرأة لا يتخطى 7% في اللجنة التأسيسية للدستور، وكذلك جاء تمثيل المرأة في لجنة الخمسين التي كان منوط بها تعديل الدستور في 2013 لا يتخطى 10 % فقط ، وهو ما يعد صادم بعد ثورة 30 يونيو التي ساهمت فيها النساء ضد ممارسات الإخوان الإقصائية لهن فجاءت لجنة الخمسين بعد الثورة بفارق 3% فقط عن لجنة الاخوان.

وجاء دستور 2012 فلم يذكر المرأة سوي في المادة 10 والمادة 61 ، واختصت المادة 10 بكفالة الدولة خدمات الأمومة والطفولة والتوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها العام، والملاحظ هنا أنه أتى في المقام الأول بالطفولة والأمومة وكان الدور الإيجابي للمرأة هو الدور الأوحد لها في الحياة، بجانب جملة "وتحرص الدولة والمجتمع على الالتزام بالطابع الأصلي للأسرة المصرية" و التي فتحت الباب أمام العديد من التيارات الدينية المتشددة في التعرض لحريات الآخرين تحت ادعاء الحفاظ على العادات والتقاليد و الأسرة المصرية، ولم يتحدث دستور 2012 عن أي حقوق للمرأة سواء حقوق سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

بينما تعد مواد دستور 2014 نقله نوعية على مستوى حصول المرأة على حقوقها من حيث:

- فقد تم النص على إمكانية نقل المرأة المصرية جنسيتها لأطفالها من زوج أجنبي وهذا يحد كثيرا من المشكلات التي كانت تتعرض لها النساء المتزوجات من أجنبي.
- بالإضافة للنص الدستوري بالمساواة الكاملة بين المرأة والرجل في كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بل وأن تعمل الدولة على إزالة أي تمييز وضمان تمثيل مناسب للمرأة في البرلمان.
- بالإضافة إلى حق تولي الوظائف العامة والتعيين في الهيئات القضائية وبهذا يكون ملف عدم الاعتراف بالمرأة في منصب القضاء أغلق لصالح المرأة.
- إلتزام الدولة بتوفير الحماية والرعاية للنساء المسنة والمعيلة والأكثر احتياجا.
- النص على كوتة في المجالس المحلية بنسبة 25% وتعد هذه الخطوة هامة في طريق المشاركة السياسية للمرأة.
- رفع إلزامية التعليم حتي المرحلة الثانوية وبهذا تقل نسبة الزواج المبكر للفتيات التي كان يلجأ والديها إلي تزويجها في سن مبكرة.
- إلتزام الدولة بالقضاء على كافة أشكال التمييز بل وإنشاء مفوضية لمواجهة التمييز بكل أشكاله.
- حظر الاتجار بالبشر والتي كانت دائما ضحيته المرأة.
- التزام الدولة بكافة المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان التي صدقت عليها، وهذا يجعل من المواثيق الخاصة بالمرأة في محل القانون.

القسم الثاني: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

لم تشهد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة سوي حالة من التذبذب الشديد؛ فقد تم تجميد عمل لجان تكافؤ الفرص في كافة وزارات مصر عام 2011 وهي اللجنة التي كانت معنية بالتحقيق في وقائع التمييز ضد المرأة في مجال العمل وتولي المناصب، الأمر الذي فتح مجالاً واسعاً لممارسة التهميش والضغط على العاملات في مصر .

كما تعرضت المرأة بعد ثورة الخامس والعشرين لهجمة شرسة على حقوقها وكان أبرز تلك الهجمات التي تجسدت في المطالبة بتغيير قوانين الأحوال الشخصية، وقانون الرؤية والحضانة وأيضاً قانون الخلع بدعوي أنها قوانين الهانم "سوزان مبارك" وأنها أفسدت الأسرة المصرية وتسببت في زيادة معدلات الطلاق، كان ذلك في محاولة لمحاولة لانتزاع حقوق المرأة المصرية التي ناضلت من أجلها لسنوات طويلة، صاحب هذه الهجمة تأييد إعلامي في شكل حملات إعلامية منظمة، وقد تعددت فصول هذه الهجمة حيث دشن عدداً من الآباء المتضررين من قوانين الأحوال الشخصية صفحات على الفيس بوك لتغيير هذه القوانين، صاحب ذلك وقفات احتجاجية متعددة وصلت إلى حد التظاهر أمام الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية و منزل رئيس الوزراء، وانتهى الأمر إلى الإبقاء على قانون الحضانة وقانون الرؤية وتعديلاته لعام 2007.

فضلاً عن تدني حالة التعليم الخاصة بالنساء في مصر فقد احتلت مصر المركز الـ 108 على مستوى 136 من حيث الوصول للتعليم، وفق تقرير مؤشر الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، عام 2013 بالإضافة إلى ذلك شهدت مناهج التعليم تخريب متعمد وتغيير لصورة المرأة في محاولة لتنميط دور المرأة المصرية وفقاً لتوجه جماعة الإخوان المسلمين فضلاً عن العديد من الممارسات العنصرية والتمييزية من مدرسين في المدارس تجاه الطالبات لأسباب ذات صلة بالقناعات السياسية.

وقد شهد الوضع الاقتصادي للمرأة على مدار السنوات الثلاث السابقة مزيداً من التدهور فقد احتلت مصر المرتبة 121 في مجال المشاركة الاقتصادية والوصول للفرص للنساء من بين 134 دولة وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول المساواة بين الجنسين عام 2010، وازداد الوضع سوءاً في عام 2013، حيث احتلت مصر عام 2013 المركز 125 من بين 136 دولة على مستوى العالم من حيث إتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية.

القسم الثالث: العنف ضد المرأة

شهدت السنوات الثلاث الماضية مزيداً من العنف الموجه ضد المرأة سواء التعرض للتحرش الجنسي المُمنهج الذي تعرضت له النساء في ذكري الثورة الأولى والثانية ، وتعرضت الناشطات السياسيين علي وجه الخصوص في حالة اشبة بالرغبة في كتم صوت المرأة المصرية، بالإضافة إلى التعرض لعنف مضاعف خلال فترة حكم تيار الإسلام السياسي واسقاطه، فقد شهد فترة حكم مرسي العديد من الدعاوي لتحجيم حقوق المرأة فما بين تصريح مستشارة رئيس الجمهورية بأن ختان الإناث جزء من الإيمان وبين تكذيبها للخبر، وبين مناقشة لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى لختان الإناث ورفض الشيوخ و الأطباء له ومطالبة أحد النواب بإجرائه في سبيل تحقيق المساواة بين النساء والرجال.

بالإضافة إلى أن مظاهراتهم شهدت استخدام النساء كدروع بشرية حيث دأب الإخوان في مسيراتهم بعد عزل مرسي في 30 يونيو 2013 على جعل النساء في مقدمة صفوف المسيرات والمظاهرات حتي إذا تم التعرض للمسيرة يتم الاعتداء على النساء، فيتاجرون بعد ذلك بدمائهن وإن سقط منهن ضحايا، وهذا بالفعل ما حدث أثناء مسيرة لأنصار مرسي في المنصورة حيث كانت النساء في مقدمة صفوف المسيرة وتعدى عليهم مجموعة من البلطجية مما أدى إلى أن لقيت 3 سيدات من المسيرة مصرعهن.

توصيات التقرير (نظرة إلى المستقبل)

على المستوى السياسي

- التأكيد على أن يضمن النظام الانتخابي ألا يقل تمثيل المرأة عن 35 % على القوائم أو الفردي في كافة المجالس المنتخبة لضمان تمثيل المرأة حسب الكفاءة .
- تمكين النساء في الأحزاب ولا يقتصر على لجنة أو أمانة أو منصب وأن تعمل الأحزاب على مشاركة حقيقية فعلية في كافة المستويات الحزبية واتخاذ الإجراءات لإلزام الأحزاب بترشيح النساء، على أن يقدم كل حزب ما لا يقل عن 35% من عضويته مرشحات للمجالس المنتخبة.

على المستوي الاقتصادي

- إلغاء التمييز ضد المرأة في سوق العمل والتأكيد على توفير فرص العمل والتدريب على قاعدة المساواة.
- الاهتمام بالمرأة المعيلة وتمكينها عن طريق المشروعات الصغيرة مع مراعاة المساواة في الإعفاءات الضريبية بينها وبين الرجل.
- توفير الخدمات الاجتماعية الداعمة للمرأة العاملة مثل دور الحضانة الجيدة حماية الدور الإنجابي للمرأة العاملة.

على المستوى التعليمي

- تنقية المناهج التعليمية من التمييز ضد المرأة وتعديلها بما يضمن تحسين صورتها في المجتمع واحترامها.
- الاهتمام بمحو أمية المرأة المصرية بشكل فعلي ووضع غرامات على المتسربين من التعليم .
- ضرورة تضمين المناهج التعليمية النوع الاجتماعي والتأكيد على النماذج الجيدة للنساء في المشاركة في المجال العام .

على المستوى القانوني:

- تنقية القوانين من كافة أشكال العنف والتمييز ضد النساء.
- تشديد العقوبات على جرائم العنف بكافة أشكاله ولا سيما الاغتصاب والتحرش الجنسي والعنف الأسرى.

على المستوى الإعلامي :

- وضع استراتيجيات عمل لقضايا المرأة تعمل على تغيير الثقافة التمييزية والنظرة الدونية للمرأة في الإعلام وفي المجتمع وتحسين صورة المرأة في الإعلام و الدراما والأعمال الفنية المختلفة.
- البعد عن الصورة النمطية للمرأة والإهتمام برسم صورة المرأة الحقيقية وتأكيد وجودهن كخبيرات سياسيات أو قانونيات لتأكيد صورة المرأة الذهنية لدي المشاهد بأنها مشاركة وموجودة.

على المستوى الديني:

- التأكيد على دور الخطاب الديني العصري الذي يخاطب المعاملات والأخلاق والعلاقات الاجتماعية الذي يرسخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان واحترام الاختلاف.
- نشر وتدعيم القيم والأخلاق الدينية الإيجابية القائمة على احترام الآخر في المجتمع.
- إصلاح الخطاب الديني المتعلق بالمرأة.

على مستوي أوضاع المصريات في الخارج :

- تفعيل دور السفارات و القنصليات لحماية المصريين في الخارج لاسيما النساء.
- تأهيل النساء العاملات قبل السفر و التأكد من خروجهن بعقود وفي ظروف عمل آمنة.